مجلة بادر
المُحكّمة لعلم النفس الإسلامي

قيم المواطنة والمشاركة العمومية بين التأصيل:

التقاطع والنتائج

د. سعيد بلفقيه[1]

ملخص :

يتمحور موضوع الدراسة حول العلاقة الجدلية بين المواطنة كمفهوم بمتلازمة قيم الحق والواجب ومدى ارتباطه وتقاطعه بمفهوم وأحقية المشاركة العمومية، سواء كحق من الحقوق التي يمارسها الفرد والذي يعبر عن طموح ذاتي يعكس الرغبة الذاتية في ممارسته، أو كواجب ينطوي على سلوك الرغبة في خدمة الوطن من باب المشاركة في تدبير الشأن العام.

الكلمات المفاتيح :

المواطنة، المشاركة العمومية، القيم، الشأن العام

[1] دكتوراه في علوم التربية- كلية علوم التربية - جامعة محمد الخامس - الرباط

Values of citizenship and public participation between rooting Intersection and results

Dr. SAID BELFAQIH[2]

Abstract:

The study focuses on the dialectical relationship between citizenship as a concept and the complex of values of rights and duties, and the extent to which it intersects with the concept and entitlement to public participation. This relationship can be defined as a right exercised by the individual, expressing a personal ambition that reflects the individual's desire to exercise it, or as a duty that entails a desire to serve the nation by participating in the management of public affairs.

Keywords:

Citizenship, Public Participation, Values, Public affairs

[2] Doctorat in Educational Sciences - Faculty of Educational Sciences - Mohammed V University - Rabat

مقدمة :

لقد تنامى وعي جماعي في المقاربات العالمية للفعل الديمقراطي بأن حل كل المشاكل والرهانات الإجتماعية لا يمكنه أن يحصل اليوم، اعتماداً على الدولة وحدها، مهما كانت قوتها، إنما ينظر إليها – الدولة - بوصفها تجسد السلطة الوطنية القادرة على تدبير ديناميات المواطنين بالحفاظ على المصلحة العليا، بل إن حل هذه المشاكل يفترض تدخل وتوسط فاعلين اجتماعيين سياسيين واقتصاديين...، يمتلكون ما يلزم من الإمكانيات لوضع معايير افتكاكها والعمل على ترجمتها على أرض الواقع، وهذا ما يندرج ضمن ما تنعته الأدبيات بـ "الحكامة الديمقراطية" بمعنى أن كل ممارسة عمومية تستلزم قبول وانخراط مجموعات معينة، وفاعلين قادرين على الفعل والمشاركة، بحيث تساعد هذه الحكامة على التفكير في تعدد الفاعلين وإدماج الأبعاد الأفقية في العلاقات بينهم وبين الشأن العمومي دون نسيان التراتب المميز لكل فاعل، أو الموقع الخصوصي الذي تحوزه "السلطة العمومية".

وقبل التطرق للفاعلين الأساسيين، لابد من التطرق لمعيارية أساسية في التحفيز على المشاركة السياسية، من خلال المواطن الذي يعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع، ومدى تأثيره وتأثره بالقرارات في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

ولعل تسمية الفاعل الإجتماعي تطلق على من يستجيب لنوع من الدينامية الخلاقة والمتطلعة دوما إلى تجديد وتطوير مضامين الفكر وطرق العمل الكفيلة بخدمة التطوير والتنمية بالمشاركة.

ونجد هذه الدينامية في بعض دواليب الدولة، في الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، النقابات، وسائل الإعلام، تنظيمات رجال ونساء الأعمال، تمثيليات المنظمات الدولية، ومنظمات غير حكومية. وهكذا، فالدينامية المجتمعية هي حركية مركبة، تتفاعل فيها مساهمة كل هذه الأصناف من الفاعلين باختلاف مرجعياتهم، ومنطلقاتهم ومقاصدهم بشقين متوازيين وهما الحقوق والواجبات، أو بصيغة أخرى، المواطنة، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة بتشريح وتدقيق علمي يروم الإسهام في إماطة اللثام عن ما يلف هذا المفهوم من راهنية وأهمية.

أهمية الموضوع:

لا شك أن مفهوم المواطنة قد بات من المفاهيم التي تُتناول بشكل كبير في الخطابات الرسمية والشعبية والتي تخضع للتقييم المستمر والمنتظم، مما يدل على أن له أهمية بالغة ينبغي الوقوف عندها وتوضيحها وشرح كيفيات ومؤشرات قياسها، لذلك أصبح يكتسي أهمية بالغة من الناحيتين العلمية والعملية، فكيف ذلك؟

1- الأهمية العلمية:

لم يعد مفهوم المواطنة مجرد مفهوم قانوني بحث، وإنما أصبح أداة مفاهيمية تحليلية لفهم الواقع الإجتماعي والسياسي في الدول، والكيانات السياسية ذات الأنظمة التدبيرية الحديثة.

فاليوم يستخدم هذا المفهوم في التفسير العلمي للعديد من الظواهر على الساحة السوسيوسياسية، إذ يُستنجد به لفهم انتشار ظواهر العنف والتطرف الفكري والطائفي وتفسيرها، والنسبة العالية من العزوف السياسي والإنتخابي، وانخفاض الاهتمام بالشأن العام...إلخ، وهي كلها مفاهيم تدور حول مدى حضور المشاركة العمومية ومدى تملكه كمفتاح للإنخراط في الإسهام الفعلي في صنع تدابير وسياسات عمومية من شأنها تحسيس المواطن بالإنتماء لمجاله، سواء المحلي أو الوطني.

2- الأهمية العملية:

لمفهوم المواطنة أهمية عملية قيِّمة نظرا لمساهمته في حل مشاكل عديدة وتجاوزها، ويمكن إيجاز تلك الأهمية في العناصر الآتية:

- الحفاظ على التنوع والخصوصيات والحيلولة دون التصادم في ما بينها فتزيد أهمية هذا المفهوم في البيئات التي تتضمن تنوعات ثقافية وتعددا دينيا وعرقيا.....إلخ.[3]
- أصبحت المواطنة تمثل في العصر الحديث حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة وهي المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي.[4]

---

[3] الرشيد عماد الدين، المواطنة في المفهوم الإسلامي، القاهرة، نحو القمة للطباعة والنشر، سلسلة مفاهيم، 2005،ص:15

[4] الربضي مسعود موسى، أثر العولمة على المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2017، ص:109

- تتضمن مسألة المواطنة حل جملة من القضايا والمشكلات التي تعاني منها الكثير من المجتمعات، فهي البديل الحاسم والعقلاني لصراع الهويات والإنتماءات المختلفة وتنافسها والتي تصنع العقبات أمام الإندماج الوطني وتهدد استقرار الدولة والحديثة.[5]
- يكون للمواطنة في الأغلب الأثر الحاسم في اللحظات التي تطرأ فيها التحولات والإنتقالات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.[6]

إشكالية الموضوع :

لا شك أن المكانة التي تحتلها المواطنة في مختلف التداولات المجتمعية قد جعلتها تنال مساحة كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية اعتبارا لدرورها الجوهري في التعبير عن الكينونة الفاعلية في تعاطي الفرد مع قضايا المجتمع من باب المشاركة العمومية كآلية من آليات ممارسة تلك المواطنة، وفي هذا السياق، تبرز إشكالية مركزية تروم فهم وتحليل طبيعة مفهوم المواطنة في علاقته بالشأن العام من بوابة المشاركة العمومية، وتتمثل في طرح التساؤل التالي :

ما هي حدود جدلية وفعالية قيم المواطنة في علاقتها بالمشاركة العمومية؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية، لا مناص من الإحاطة الشاملة بمفهوم المواطنة بمختلف أبعاده وارتباطاته العلمية والعملية بالمشاركة العمومية.

مفهوم المواطنة بين الدلالة والتمثل

لقد اكتسب مفهوم المواطنة أهمية بالغة في معظم الأدبيات التدبيرية، حيث ظل يُستدعى بشكل متكرر في اللحظات والمحطات المهمة والمصيرية في تاريخ الدول والمجتمعات في السنوات الأخيرة.[7]

---

[5] قاسم سعيد عبد الكريم، المواطنة ومشكلة الدولة في الفكر الإسلامي، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، 13 صنعاء، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب2007 ص:21

[6] محمد مصطفى القباج، المواطنة وتجلياتها المعاصرة في زمن العولمة، المربي، المجلة الجزائرية للتربية، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر العدد، 8، 2007، ص:8

[7] منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012، ص:69

ويُعتبر كذلك من المفاهيم ذات الطبيعة الحركية والمرنة، والمتعددة الأبعاد والقيم والمداخل الحضارية، وهو ما يجعل من ضبط مفهومها، والاتفاق على دلالة عالمية موحدة لها من الأمور الصعبة نظريا وعلميا وإن كان من الممكن التأسيس على القيم والمبادئ المشتركة في هذا المجال للوصول إلى تعريف إجرائي عام.[8]

فهو من المفاهيم التي تتردد بشكل كبير في الخطابات الرسمية والشعبية، والتي تخضع للتقييم المستمر والمنتظم، ما يدل على أن له أهمية بالغة ينبغي الوقوف عنده وتوضيحه، وشرح كيفيات ومؤشرات قياسه ومتابعته ومقارنته في المجتمعات المختلفة.[9]

إن مفهوم المواطنة،[10] كلمة دخلت إلى اللغة العربية في بدايات القرن العشرين، وقد أرجع اشتقاقها إلى عدة مصادر منها، الفعل "واطن" وكلمة "وطن" وتشير حصيلة الدلالة اللغوية للمواطنة في اللغة العربية إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، ويشير أيضا إلى أرض المنشأ أو الولادة، وجاء الإشتقاق على وزن "مفاعلة"، ويراد بها كما يذهب إلى ذلك النحويون العرب، المشاركة في الوطن.[11]

وما يمكن ملاحظته هنا، هو أن الدلالة اللغوية للمواطنة في اللغة العربية تشير إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، وهي دلالة صحيحة، ولكنها غير كاملة مقارنة بما يحمله هذا المفهوم اليوم من حمولات قانونية وسياسية وعاطفية.[12]

أما على مستوى الدلالة الإصطلاحية، فإن تعدد الأدبيات والتخصصات العلمية التي تهم بمفهوم المواطنة (علم السياسة، علم الإجتماع..)، قد أدى إلى إثراء هذا المفهوم وشحنه بحمولات متنوعة وخلق في الوقت ذاته صعوبات منهجية ومعرفية في تعريف وتحديد هذا المفهوم بشكل يحظى بتوافق كبير.[13]

فعلى الرغم من وجود عدة "تعريفات مرجعية، تنطلق منها غالبية محاولات تعريف مفهوم المواطنة ودراسته وتوظيفه، كالتعريفات التي قدمها كل من: "**أرسطو**"، و"**توماس مارشال**" و"**علي خليفة**

---

[8] المرجع السابق، ص:8

[9] محمد مصطفى القباج، مرجع سابق، ص: 8

[10] المواطنة هي ترجمة عربية لكلمة citoyenneté بالفرنسية وكلمة "citizenship" بالانجليزية

[11] فاروق سليم "المواطنة العربية وإشكالات الأسئلة" الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العددان 34 _35، خريف 2009، ص: 21

[12] منير مباركية، المرجع السابق، ص:70

[13] المرجع السابق، ص :71

الكواري"،[14] إلا أن التعريفات المعاصرة تقارب المفهوم من زوايا وأبعاد مختلفة، حيث يغلب كل تعريف بعدا من تلك الأبعاد، الأمر الذي يصعب مهمة الإتفاق حول تعريف إجرائي محدد.

ومن بين التعريفات التي تغطي غالبية أبعاد وتطورات المفهوم، وتراعي طبيعته الإجرائية، نجد التعريف الذي اقترحه "**محمد عثمان الخشت**" معتبرا أن مفهوم المواطنة في شكله الأكثر اكتمالا في الفلسفة السياسية المعاصرة هو : " الإنتماء إلى الوطن... انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الإنتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والإختلاف بينهم".[15]

ويعكس هذا التعريف الجوانب المهمة في المفهوم المعاصر والمتمثلة في : العضوية في جماعة سياسية (دولة)، المساواة، التمتع بالحقوق وأداء الواجبات، غياب ممارسة التمييز، الإحترام المتبادل بين المواطنين، الإعتراف عبر مراحل تطوره التاريخي والتي لخصتها بعض الكتابات على النحو التالي:[16]

- المواطنة المدنية : ثمرة القرن الثامن عشر وتتضمن الحقوق المدنية مثل: حرية التعبير والفكر والحريات الدينية، وكذا الإقرار بمبدأ المساواة أمام القانون؛
- المواطنة السياسية : ثمرة القرن التاسع عشر كحقوق التصويت والترشيح لتقلد المناصب العامة؛
- المواطنة الإجتماعية : ثمرة القرن العشرين تتضمن مجموعة حقوق اجتماعية اقتصادية؛
- المواطنة الثقافية : ثمرة نهاية القرن العشرين؛
- المواطنة البيئية : ثمرة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

---

[14] علي الخليفة الكواري،مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، المستقبل العربي، السنة،2001،العدد 264 ، ص:11.

[15] محمد عثمان الخشت، تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي، التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، العدد 20، 2007، http://www.altasamouh. net/Aticle. Asp?id=461

[16] سعيد الحافظ، المواطنة-حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية 2008، ص:13/12

من المهم الإشارة إلى مجموعة من الإعتبارات التي تزيد في ضبط المفهوم، وتجعله أكثر إجرائية وقابلية للقياس والمتابعة والمقارنة، فالمواطنة أعمق من كونها علاقة قانونية مجردة، فهي مشحونة بحمولات عاطفية تتجسد في الشعور بالإنتماء وحب الوطن والإستعداد للدفاع عنه والتضحية من أجله وهو ما يصطلح عليه "بالوطنية"، فالوطنية المواطِنة ليست علاقة عمودية بين المواطن والدولة فقط، وإنما هي علاقة أفقية أيضا بين مواطني الدول الواحدة،[17]والتي ينبغي أن تتسم بالتعايش والتسامح والإحترام المتبادل، فتكريس المواطنة وتفعيلها يتطلب إيمان المجتمع ومؤسساته بجملة من القيم أبرزها : المساواة والحرية والمشاركة والمسؤولية الإجتماعية.

المواطنة بين تعدد الأبعاد والرؤى

وبالتالي، فإن المواطنة كمفهوم مركب، يستدعي تقديمه كنسق تفاعلي بين عدة أبعاد منها البعد القانوني، والبعد السياسي والبعد الإجتماعي والبعد الثقافي؛ فالإنسان الفرد المجرد من كل انتماء، والمتحرر من كل الأبعاد ليس له وجود ، والإستمرار في التسويق لمثل هذا الطرح معناه السعي للتأسيس للإنسان ذي البعد الواحد.[18] حيث بات التمتع بالمواطنة الكاملة اليوم على رأس المطالب التي ترفعها القوى الحية والفاعلة، بل ويشكل ذلك أرضية جميع المطالب الأخرى.[19] فماذا يمكن القول عن تلك الأبعاد؟

أ. البعد القانوني :

تتضمن المواطنة "بعدا وظيفيا" تترتب بموجبه حقوق والتزامات يؤديها كل طرف للآخر، وتلك الحقوق والواجبات تؤكدها المواثيق الدولية، وتشير إليها وتضمنها دساتير الدول، وتكرسها قوانينها، ولا تستقيم المواطنة إلا بالتلازم والتوازن بين تلك الحقوق والواجبات.[20]

---

[17] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،2009، ص: 59.

[18] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009،المرجع السابق، ص:49

[19] منير مباركية، مرجع سابق،ص:10

[20] المرجع السابق،ص:8

لا يقتصر مفهوم المواطنة على البعدين القانوني والسياسي فقط إنما يتعداهما إلى جوانب وأبعاد عديدة أخرى: محلية، وطنية، إقليمية، عالمية، تتكامل فيما بينها، لتشكل لنا خصائص وصفات المواطن في القرن الحادي والعشرين، والذي يعي ويمارس واجباته، ويتمتع بحقوقه على مختلف تلك المستويات.[21]

ويعد البعد القانوني والحقوقي في المواطنة رابط مدني، قائمة أساسا على ثنائية حق/واجب، بحيث لا يمكن تصور مواطن بلا حقوق، ولا يمكن تصور مواطن غير واع بحقوق المواطنة أولا، وغير ممارس لها فعليا على أرض الواقع في كلتيهما دون تمييز ولا إقصاء، وفي ظل مساواة فعلية للحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.[22]

يظهر إذن وجود ثلاث مستويات في بحث البعد الحقوقي للمواطنة : [23]

- علاقة الحق بالقانون، بحيث يطرح السؤال حول ما إذا كانت ثمة حركة تشريع داخلي لإقرار حقوق المواطنة لجميع المواطنين دونما تمييز، وهنا يطرح من جهة، مشكل الإرادة السياسية للتأسيس لمجتمع المواطنة، ومن جهة ثانية، مشكل الإطار المرجعي، وسؤال الخصوصية العالمية، للتأسيس لمجتمع المواطنة.
- مشكل الإرادة السياسية، على اعتبار أنه ليست كل دولة قانون هي بالضرورة دولة حق وقانون (من حيث المبدأ)، فقد يكون القانون الأبعد عن تكريس فكرة الحق، كما قد يكون الأبعد عن إقرار المساواة والحرية والعدل كأحد أبرز القيم التي يقوم عليها مجتمع المواطنة.
- مشكل الإطار المرجعي، بحيث يطرح التساؤل بحدة عن أية حقوق نتحدث، وحول ما إذا كانت هناك فعلا حقوق كونية تصلح لكل البشر، بل تصلح لكل المجتمعات البشرية أم أن الحقوق الكونية ليست إلا أسطورة أعيد توظيفها في عصر العولمة لتصدير النموذج الغربي في شموليته، وصناعة الإنسان ذي البعد الواحد، دونما مراعاة للخصوصيات الثقافية للمجتمعات الأخرى، مما يجعلنا الأبعد عن الإقرار بوجود براديغم واحد وموحد لكل المجتمعات المواطنة.

---

[21] المرجع السابق ، ص:11

[22] صلاح بشري، المواطنة وانعكاساتها على التنمية في المغرب، أطروحة دكتوراه، السنة الجامعية 2010-2011، كلية الحقوق أكدال، ص: 48

[23] المرجع السابق، ص:72

وتجدر الإشارة أنه لا مواطنة في ظل استمرار الجهل بحقوق وواجبات المواطنة، ولا مواطنة كذلك في ظل استمرار مصادرة حقوق المواطنة، حتى وإن كانت ثمة معرفة بها، ولا مواطنة في ظل استمرار تجاهل المواطن لواجباته تجاه الوطن، نجد إذن أن المواطنة هي بالأساس ثقافة حقوقية، ملازمة للمواطن، بما هي المدخل لمعرفة الحق والواجب، وهي كذلك ثقافة قانونية ملازمة للمواطن بما هي المدخل لاكتساب بل لانتزاع الحق وأداء الواجب، إن الوعي بالحقوق ومضاعفة الجهود لحمايتها هو السبيل لحماية الوطن وضمان تعلق أبناءه به.[24]

ب. البعد السياسي :

أسست الدولة الحديثة لرابطة سياسية قائمة على فكرة المواطنة بما تعنيه من حرية الأفراد واستقلالهم وخضوعهم بالتساوي إلى قانون واحد وتعاونهم ضمن إطار القانون على تحقيق مصالحهم الخاصة والعامة،[25] وفي هذا السياق، يتمثل البعد السياسي للمواطنة في :[26]

- كون المواطنة هي التي تحدد ما ستكون عليه طبيعة العلاقة بين الفرد المواطن والدولة، بل أحيانا بين المجموعات الإثنوقراطية والدولة، هل هي علاقة ديمقراطية تحكمها ثقافة المواطنة أم علاقة سلطوية تحكمها ثقافة الرعوية؟
- كون المواطنة بما هي انتماء لكيان سياسي تطرح إشكالية المشاركة، ليس فقط المشاركة في انتخابات أو استفتاءات صورية قد تكون إقبارا لحقوق المواطنة أكثر منها إقرارا لهذه الحقوق خصوصا في الأنظمة الديمقراطية شكلا والكليانية[27] جوهرا، بل المشاركة في تقرير المصير السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي لهذا الوطن، والذي يعطي للمواطنة كانتماء بعدا سياسيا أعمق معنى وأقوى دلالة في هذا الإطار، يمكن استحضار معنى الولاء للوطن أي تلك الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية

---

[24] عبد الإله أمين- هدى منير، مساءلة مفهوم المواطنة، مجلة نوافذ، مطبعة النجاح الجديدة، عدد ،44/43 الدار البيضاء، فبراير،2010، ص:73

[25] صلاح بشري، مرجع سابق، ص: 50

[26] عبد الالاه أمين- هدى منير، مرجع سابق، ص:70/69

[27] الكليانية "Totalitaire"هي : نظام سياسي ذو حزب واحد لا يتقبّل أيّة معارضة سياسية، وهو حكم تفتقد فيه الدولة لحرية الرأي والفكر في شموليته.

والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وتتجلى إلى جانب الإرتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها.

○ كون التأسيس لمجتمع المواطنة مسؤولية سلطة سياسية، مثلما هو مسؤولية نخب مدنية وسياسية، حيث تعد المواطنة أساس الشرعية السياسية، فالمواطن ليس فقط حائز على حقوق فردية ولكنه بالإضافة إلى ذلك، يمتلك جزءا من السيادة السياسية، ذلك أن مجموع المواطنين باعتبارهم جماعة هم الذين يمنحون الشرعية للقرارات التي تأخذها الحكومات، وهم الذين يراقبون أداءها.[28]

وتنطلق الشرعية السياسية للمواطنة من "انخراط مجموعة معينة من الأفراد في تكوين وطن يجمع بينهم بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو التاريخي بحيث يصيرون مواطنين أي يشتركون في الإنتساب إلى وطن ويسوي بينهم هذا الإنتساب مساواة تجعلهم قادرين على التخلص ولو جزئيا من خصوصياتهم الفردية وعلى التواصل موضوعيا مع بعضهم ومع الغير على أساس صفة المواطنة فقط.[29]

وتعني المساواة هنا نوعا من التماثل بين المواطنين بخلاف الخصوصية التي تميز بعضهم عن بعض كالدين واللغة والعرق والتي تدخل في إطار الحرية الفردية.[30]

كما يرتكز مفهوم المواطنة على المشاركة الفعلية وعلى التفويض أو النيابة المميزة للحكم الديمقراطي، حيث يكون الإنتخاب والتصويت واعتماد الهيئات التشريعية والتنفيذية كمؤسسات تمثل وتبرز مشاركة المواطنين من خلال مساهمة الأحزاب السياسية والجماعات المدنية في إطار المنافسة الشريفة من أجل تداول السلطة، وفي ضوء هذه الأهمية يكتسي حق التصويت رمزية خاصة تجعل منه مؤسسة مقدسة جديدة للمجتمع السياسي الذي يصبح المكون الأهم إن لم نقل الوحيد للرابطة الإجتماعية ولتحديد المصير الجماعي، ذلك أن التصويت هو التشخيص الحي للمجال السياسي المجرد حيث يتساوى المواطنون وحيث تتجلى المواطنة في أكمل صورها وحيث تثبت شرعية النظام السياسي.[31]

---

[28] قائد دياب، المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007، ص: 287

[29] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، دعم المواطنة بتأهيل المواطن المسؤول في دولة الحق، في الوطن والمواطنة ولآفاق التنمية البشرية، 2013،ص: 100

[30] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، مرجع سابق، ص:167

[31] لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص: 168

ت. البعد الاجتماعي:

إذا كان البعد المدني هو الجوهر الذي تقوم عليه المواطنة، من منطلق أنه لا يمكن تصور مواطنة دونما رابطة مدنية بين أفراد المجتمع؛ فلا يمكن تصور المواطنة كفكرة وكبناء مجتمعي خارج فكرة التعاقد المجتمعي التي تجسد توافقا تاريخيا، حول الهوية الجماعية لهذا المجتمع.[32]

ومن التعاريف التي أعطيت للمواطنة، كونها تلك الرابطة العضوية المدنية بين أفراد المجتمع الواحد التي تذوب في إطارها باقي الروابط المجتمعية الفرعية من قبيل الروابط الدينية والروابط القبلية أو العشائرية أو الروابط الإثنوثقافية.[33]

والمواطنة تعتبر "أصلا وأساسا للرابطة الإجتماعية بحيث تكون أساسا أكثر عمقاً وتغلغلاً في تركيبة منظور النظام المجتمعي، فقد أصبحت اليوم رابطة بين المواطنين الأفراد في منتظمهم السياسي والإجتماعي، أي في كل الجوانب المشتركة من حياتهم داخل الوطن بحيث لا يمكن حصرها في النشاط السياسي ولو كان أساسيا، بالتالي تهيمن صفة "الفرد المواطن" على ما سواها حتى داخل المؤسسات، حيث ينظر إلى العضو أو الفرد كمواطن قبل أي اعتبار آخر ولو كان جماعيا أو مؤسساتيا مثل الأسرة، إذ الزوج أو الأب مواطن، الزوجة أم أو مواطنة، والأبناء مواطنون بصرف النظر عن رابطة العائلة".[34]

إن المواطنة هي "مصدر العلاقات الإجتماعية"، ذلك أن العيش المشترك لا يعني بالضرورة الإشتراك في نفس الديانة ولكن معناه الخضوع لنفس النظام السياسي، وهكذا، فإن مبدأ الشرعية أصبح ينفذ بالتدريج إلى كل صور الحياة الإجتماعية، وأصبحت العلاقات بين الناس تقوم على أساس الكرامة المتساوية للجميع.[35]

إن مفهوم "المجتمع العادل" عند "**هوبز ولوك وروسو**"، ينشأ كنتيجة لاتفاق أفراد المجتمع من خلال نوع "العقد الإجتماعي" لتحديد هذا المجتمع العادل، لذلك فالمواطنون مطالبون أن" يعقدوا فيما

---

[32] صلاح بشري، مرجع سابق، ص: 52

[33] عبد الالاه أمين- هدى منير، مساءلة مفهوم المواطنة، مرجع سابق، ص:68

[34] محمد الإدريسي العلمي المشيشي، مرجع سابق، ص:170/169

[35] السيد يسين، المواطنة في زمن العولمة، المركز القطبي للدراسات الاجتماعية، القاهرة 2002، ص: 22

بينهم "عقدا اجتماعيا "ينشئون بمقتضاه التنظيم السياسي الذي يضمهم جميعا على أسس تسمح بحياة أكثر استقرارا وأمنا، وأن يختاروا من بينهم حاكما يمارس السلطة التي يقوم عليها التنظيم السياسي بالشروط التي اتفقوا عليها.[36]

وللتذكير، فإن العقد الإجتماعي ينطوي بطبيعته على فكرتين تقدميتين :

- السلطة تنبثق أساسا من إرادة الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع، وبالتالي فممارستها تخضع لإرادتهم ولا تكون مشروعة إلا في الحدود التي يقبلون بها في هذه السلطة، وهو المبدأ المعروف بأن الأمة هي مصدر السلطات.
- ضرورة أن يتضمن العقد الإجتماعي القواعد التفصيلية التي تتم على أساسها عملية التنظيم السياسي للمجتمع والتي يجب أن يعرفها الجميع مسبقا، الحكام والمحكومون، وتسري عليهم جميعا ويطلق على تلك القواعد "الدستور".

إن العقد الإجتماعي كمرجع يوثق الحقوق والإلتزامات المتبادلة بين الحكام والمحكومين، خطوة على طريق اختراق المحكومين لحاجز السلطة التي حرموا منها وكانت مقدمة طبيعية لخطوة أخرى أكثر تقدما، وهي انتزاع حقهم في اختيار من يحكمهم.[37]

بالتالي فالمواطنة "أكثر من مجرد الإعتراف للفرد بوضعية قانونية شكلية، وإنما الإعتراف له أيضا بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية".

ث. البعد الثقافي :

المواطنة قبل أن تكون حقوقا وواجبات يقرها القانون، تبقى بالأساس منظومة قيمية مجتمعية وجدت لتحقيق الكرامة الإنسانية لأبناء هذا المجتمع، مجتمع المواطنة، وبالتالي فإن هذه المنظومة لا يمكنها على الإطلاق أن تكون منظومة مستوردة من الخارج، بل هي منظومة نابعة من الخصوصيات السوسيوثقافية، ومن العمق الحضاري لهذا المجتمع، وبانسجام تام مع الهوية الجماعية لهذا المجتمع،

---

[36] عماد صيام، المواطنة، نهضة مصر، الجيزة، 2007، ص: 11

[37] عماد صيام، مرجع سابق، ص:36

وتكمن أهمية المنظومة القيمية المجتمعية في كونها هي التي تعطي للحق قيمته المجتمعية، بحيث أن الحق لا يوجد هكذا بشكل مجرد، بل يمارس في تفاعل تام ومستمر مع السياق السوسيوثقافي والسياسي للمجتمع.[38]

فالبعد الثقافي للمواطنة يعني ببساطة الحق في التعبير عن الخصوصية الثقافية والهوية والذات المتميزة، مما يحيل على مفهوم المواطنة ودوره المصيري والجوهري كصمام أمان لتحقيق الإستقرار الوطني والمجتمعي، لذلك "فالمساواة أمام القوانين النظرية ليست ذات جدوى في ظل تمييز ولامساواة اجتماعية على أرض الواقع، كما أن القيمة الليبيرالية لاحترام الأفراد، لا تتحدد باحترام المواطنين، إلا إذا انطبقت المواطنة بشكل كامل مع العضوية الثقافية. ذلك أن "التعددية الثقافية تعد من ركائز معظم المجتمعات الحديثة، بسبب حركات الهجرة وتفاعل الحضارات وتلاقح الشعوب، الأمر الذي يطرح إشكالات حول "الوحدة" في إطار" التنوع"، والإنسجام في سياق احترام الإختلاف".[39]

التلازم الوظيفي بين المواطنة والمشاركة العمومية

إذ يشكل الإنتماء إلى مجتمع ما جزء لا يتجزأ من مفهوم المواطنة الحديثة، حيث يتم تجاوز خصوصية العلاقات الإجتماعية المتنوعة، كما نجدها في أي مجتمع، باتجاه عمومية العلاقات عبر تجسدها في علاقات ذات طابع موحد، ويوحدها الإهتمام بالشأن العام أو الصالح المشترك لمجموع مكونات المجتمع، أو ما يسميه "**هوبزHOBBES**" الشخص العام، الذي يمثل النظام الواحد والإرادة الواحدة ممثلة في السيادة العامة.

إن تنظيم المجتمع وتوحيده ليكتسب صفة المجتمع الموحد يفترض إقامة نظام (دستوري، وقوانين، ومؤسسات، وأجهزة) يحدد لكل ما له وما عليه، أي ما يحق له وما يتوجب عليه، سواء كان فردا، أو جماعة اجتماعية، أو مفصلا من مفاصل إدارة الشأن العام، أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأجهزة الأمن والإدارة، والجيش، وغيرها، كما يحدد شروط الإنتساب إلى هذا المجتمع (شروط اكتساب

---

[38] عبد الإله أمين-هدى منير، مرجع سابق، ص: 73

[39] أبو المجد عبد الجليل، المواطنة في الخطاب الليبيرالي المعاصر، مجلة نوافذ،2000، ص:28

الجنسية وغيرها) وما يترتب على هذا الانتساب من حقوق وواجبات يتمتع بها ويخضع لها الجميع بالتساوي، هي المواطنة بمعناها الحديث، ما يعني أنه لا مواطنة خارج دائرة مجتمع ينتمي إليه المواطن أصلا، أو ينتسب له لاحقا 'بالتجنيس أو بالإكتساب. كما يعني أن حقوق المواطنة وواجباتها ليست واحدة، أو ليست بالضرورة أن تكون واحدة في كل جماعات الوطن الواحد، لأنها تتعلق بالدستور، العرفي أو المكتوب، الذي يعبر عن "الشخص العام" لهذا المجتمع.

ولأن المواطنة مرتبطة بالإنتماء إلى مجتمع سياسي في شروط استحقاقها وفيما يترتب على ذلك الإستحقاق من حقوق وواجبات، ولما كانت السياسة هي ما يمثل "العام"LE PUBLIC " في مقابل "الخاص" LE Privé"، فإن المواطنة، من هذه الزاوية، تنتسب إلى دائرة العام الذي لا يخص فردا بعينه أو جماعة بعينها، وإنما يخص الجميع على قدم المساواة، ومن دون أي تمييز على أساس الخصائص الشخصية المهنية، أو الأخلاقية، أو العقائدية، للفرد. وهذا ما تنبه إليه مبكرا "**أرسطو**"، عندما ألح على واقعة أنه لا يوجد تطابق بين فضيلة المواطن وفضيلة رجل الخير، أو بين السياسة والأخلاق، كما كان يرى سلفه "**سقراط** ".

يقول "**أرسطو**" في هذا الصدد : "المواطنة تنتسب بصورة رئيسية إلى دائرة العام، لذا فهي مستقلة من الخصائص الشخصية والمهنية والأخلاقية للفرد، يكون إنسان مواطنا لأنه يشارك في حياة المدينة، في مساواة الحقوق والواجبات، وليس لأن استقامته وشرفه وكفاءته تتفوق على ما لدى الآخرين منها، يستوي في ذلك الغني والفقير، المتدين والملحد."[40]

ولهذه المتفاوتات عواقبها في مجالات أخرى وليس في مجال التفاوت في مستوى المواطنة، أي في مستوى ما يترتب عليه من حقوق وواجبات عامة، وإذا اقتضى الأمر تفاوتا ما، فالعام هو الذي يحدده ويقره، وبصورة استثنائية.

في مفهوم المواطن، ليس هنالك إذاً، أي تراتب داخلي، أي إنه لا يمكن لأحد أن يكون مواطنا أكثر من الآخر، فالمواطنة لا تعرف إلا المساواة أمام القانون، وإمكانية الوصول إلى وظائف عامة، أو ممارسة دور

[40] علي يوسف، مرجع سابق، ص : 15

سياسي، والإختلاف في درجة الذكاء، والإدارة، وغيرها من الإختلافات، وتبقى خارج إطار فكرة المواطنة، مأخوذة بمعناها الدقيق.

هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن المواطن المتمتع بحقوق المواطنة، المتحمل لواجباتها، هو في نهاية الأمر عبارة عن فرد، أي عن معطى خاص يحدد له العام حقوقه وواجباته، وبالتالي حدود خصوصيته المسموح له بممارستها، وإذا كان العام ينزع بطبيعته للتوسع من دائرته على حساب الخاص، فمن هنا ينشأ التوتر بين الخاص والعام على صعيد المواطنة، حيث يأخذ هذا التوتر صورة سعي من المواطن لتوسيع دائرة حقوقه وتضييق دائرة واجباته، بينما يكون اتجاه العام معاكسا، وإذا كان هذا التوتر مصدرا محتملا، في بعض الأحوال، للنزاعات والإضطرابات، وربما التمرد أو الاحتجاج أو الثورة داخل المجتمعات السياسية، فإنه يشكل بالمقابل مصدرا للتجديد والتغيير، بما يفرزه من احتجاجات وانتقادات ومطالبات يمارسها مواطنون تجاه الحكومة التي تمثل العام، وما يدفع هذه الأخيرة، في أحيان كثيرة، وتبعا لشدة الضغوط عليها، إلى التغيير من تدابيرها وحتى من بعض قوانينها، وهذا ما يعطي مستوى آخر من الحيوية داخل المجتمع.[41] وبمعنى آخر، هذا ما ينحو بالفعل التدبيري إلى اعتماد مبدأ فسح المجال أمام المشاركة في تدبير العام لاحتواء المطالب الراغبة في المشاركة في دواليبه.

لهذا نجد انعكاس المواطنة، في حالاتها الإيجابية والجيدة، على الديمقراطية إيجابيا عند وجود فاعلين ومشاركين، يمثلون المواطنين في المجتمع، وهو ما تعكسه المقولة الآتية :" لا توجد هناك ديمقراطية من دون مواطنين أو مواطنة"، حيث ترتكز هذه المقولة على خصائص المواطنة الإيجابية أو الفعالة والتي تعتبر ضرورية لتجسيد قيم الديمقراطية ومبادئها وتفعيل آليات خاصة أي المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتقبل الآخر والتعايش معه،[42]وتفعيل وتجسيد المواطنة في شكل برامج تنفيذية، تترتب عليه ممارسات فعلية لجميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالمواطنة، والتي تعتبر السبيل والطريق إلى دعم الديمقراطية وتعزيزها.[43]

---

[41] المرجع السابق، ص: 20

[42] منير مباركية، مرجع سابق، ص 12

[43] أحمد جاد منصور، المواطنة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، منظور قانوني، الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، أبوظبي، سنة 2006، العدد 76،ص:120

وتأسيسا على ما سبق طرحه، نجد أن هناك تأثيرات إيجابية عديدة لتبني وتجسيد قيم ومبادئ المشاركة العامة في تكريس المواطنة وتفعيلها : [44]

- تتراجع باهتزاز وضعف الديمقراطية قيم وممارسة المواطنة، لأن هذه الأخيرة تعني حقوق المواطن في الممارسة الديمقراطية الحرة للحياة السياسية والإجتماعية، فالمجتمعات الإستبدادية تكاد تخلو من دلالة المواطنة والمواطن وتترك هذه الدلالة لمفهوم الرعايا والرعية.
- تعتبر الديمقراطية سبيلا لحل أزمة المواطنة، وبناء الدولة في المجتمعات المتنوعة،[45] مثلما تؤكده عدة أمثلة، من بينها الحالتين الشهيرتين "للهند" و"باكستان"، حيث بقيت الأولى متماسكة على الرغم من تعددها وتنوعها الشديد، وتعاني الثانية ولا تزال تتهددها المخاطر والتوترات الداخلية نظرا لضعف ثقافتها وممارستها الديمقراطية.

حتى وإن كان هناك اتفاق بصورة عامة على أن المشاركة العمومية تشكل أرضية خصبة لظهور وانتشار المواطنة بحقوقها وواجباتها، إلا أن هناك ظروفا وحالات واقعية يمكن فيها للمناخ الديمقراطي أن يتسبب في حدوث انتكاسا أو انتهاكا للمواطنة، من بينها :

- التقليل من مواطنة الآخرين وامتهان كرامتهم ومعتقداتهم باسم حرية التعبير التي تقتضيها وتحميها الديمقراطية.
- يمكن للديمقراطية أن تفسح المجال أمام أحزاب وشخصيات متطرفة، للوصول إلى الحكم، وما قد ينتج من ذلك من تداعيات على مواطنة بعض فئات المجتمع.

أما العلاقة الجدلية التلازمية بين مفهومي المواطنة والديمقراطية، فتجعل من إمكانية تكريس قيم المواطنة وتجسيدها أكبر في المجتمعات والدول الديمقراطية.[46]

---

[44] علي أسعد وطفة، التجليات الإنسانية في مفهوم المواطنة، التسامح، العدد:1،2012،ص:137

[45] علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص : 12

[46] منير مباركية، مرجع سابق،ص:13

وفي التلبس التاريخي للمفهوم، فلابد من الإشارة إلى شيوع استخدام لفظ "الرعية" أو التابع في الملكيات والدول السلطانية، من قبيل الدولة العثمانية وبريطانيا...إلخ، وكان ذلك للتعبير عن تبعية الأفراد وخضوعهم وطاعتهم للتاج الملكي أو السلطان، وهذا بخلاف لفظ "مواطن" المستخدم في "فرنسا" و"أمريكا" ليعبر عن الفرد الحر المشارك في الحياة العامة، والمتمتع بجملة من الحقوق.[47] ويمكن إبراز أهم مواطن الإختلاف بين المفهومين في العناصر الآتية :

- مفهوم الرعية مخالف لمفهوم المواطن باعتبار هذا الأخير "ذات حقوقية مستقلة" وغالبا ما يستخدم مصطلح الرعية في الأنظمة الملكية المطلقة التي يتمتع فيها الملك بكامل السيادة، ومن دون محاسبة أو مساءلة من رعيته.[48]
- بحسب "**روبرت مابرو**"، فإن لكل من المواطن والرعية حقوقا وواجبات، ولكن تلك الحقوق والواجبات تتسم بنوع من التوازن عند المواطن، في حين نجد أن واجبات الرعية أكثر من حقوقه.[49]
- المواطن حالة متقدمة على الرعية" فالمواطنة تشكل انتقالا من الشخص الرعية التابع المنفذ المطيع إلى الإنسان المشارك والمساهم في صنع الحياة.."، وقد حل مفهوم المواطن الفرد تدريجيا محل مفهوم الحشد والكتل الجماهيرية والرعية."[50]

ومن الفوارق الأساسية أيضا بين المواطنين والرعايا، أن السيادة والقرار والمسؤولية بشكل مباشر أو غير مباشر، هي من حقوق المواطنين، في حين أن الرعية تتلقى النعم أو الحرمان من صاحب السلطة ولا تسائله.[51]

---

[47] منير مباركية، مرجع سابق، ص:13

[48] محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص:20

[49] بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، بيروت 2004، ص: 157

[50] المرجع السابق، ص: 46

[51] المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة نظرية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، 30 نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2006، ص:2

وجدير بالإشارة هنا إلى أن معرفة الفرق بين المواطن والرعية مسألة في غاية الأهمية عند تحليل واقع المواطنة في الدول المختلفة ومقارنته، خاصة في البلدان العربية ذات التاريخ الواسع في تكريس التابعية ومنطق (الحاكم والرعية).[52]

إن التأسيس لحقوق المواطنة وواجباتها لابد أن نشير ونؤكد على مجموعة من العناصر البالغة الأهمية في التأسيس للمواطنة الحقة :[53]

- أن حقوق المواطنة وواجباتها مترابطة ومتلازمة مع بعضها، حتى وإن اختلفت الدول والثقافات في تقديم إحداهما على الأخرى.
- أن المشترك والمهم في مفهوم المواطنة هو مساواة جميع الأفراد في الحقوق والواجبات أمام القانون والدستور، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية.
- يعتبر الحديث عن المواطنة باعتبارها حقوقا فقط في بعض الدول والمجتمعات، وبخاصة في الخطاب الشعبي، أحد أهم معوقات تجسيد مبدأ المواطنة وأبرز تحدياتها.

ومن زاوية أخرى، فغالبا ما يتم تناول المواطنة وسياساتها باعتبارها سياسة عامة وطنية، أي إنها تصنع وتطبق على مستوى وطني، ولكن يحكم وجود تفاوت في تطبيق المواطنة والتوازن من دولة إلى أخرى، وحتى من مقاطعة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، لقد أصبحت أدبيات المواطنة تطرح أسئلة وإشكاليات حول مدى صلاحية "المنظور الجغرافي" للمواطنة الذي يتخذ من الدولة الوطنية وحدة تحليله الأساسية، وقد خرج بعضها من هذا المنظور، وقد أصبح يقارب مفهوم المواطنة على عدة مستويات "تحت وفوق دولية"، فظهرت عدة مفاهيم تعبر عن تلك المستويات:

- المواطنة المحلية
- المواطنة الوطنية
- المواطنة الإقليمية

---

[52] منير مباركية، مرجع سابق، ص:98

[53] سعيد الحافظ، المواطنة، حقوق وواجبات، الجيزة، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، 2007،ص:22/21

- المواطنة الخارجية

وبالتالي فالمواطن فرد فاعل ومشارك في مختلف أبعاد وجوانب الحياة، بما فيها الحياة السياسية، ويوصف هذا الفرد المشارك بالمواطن النشط والفاعل والإيجابي، في حين يوصف الفرد المنعزل والعزوف بالمواطن السلبي.[54]

خاتمة :

إجمالا، يمكن الجزم بأن المشاركة العمومية من بين أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي للمواطنة، ويعد تحديد العلاقة بينهما مسألة مهمة، بل ضرورية لكل دراسة تستهدف تفحص واقع المواطنة في الدول التي تتوخى تكريسها ضمن مسارها التدبيري، فالمفهومان في صيغتهما النظرية المجردة متوافقان ويتسمان بالإعتماد المتبادل، ومع ذلك تشير أدبيات الموضوع إلى الطبيعة الجدلية للعلاقة بين المفهومين في بعدهما الواقعي.

المراجع :

- **الكتب :**

بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، بيروت 2004

الرشيد عماد الدين، المواطنة في المفهوم الإسلامي، القاهرة، نحو القمة للطباعة والنشر، سلسلة مفاهيم، 2005
سعيد الحافظ، المواطنة-حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية 2008

السيد يسين، المواطنة في زمن العولمة، المركز القطبي للدراسات الاجتماعية، القاهرة 2002
عماد صيام، المواطنة، نهضة مصر، الجيزة، 2007

قائد دياب، المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007،
لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب، القاهرة، 2006
منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012

[54] منير مباركية، مرجع سابق، ص:77

- **المجلات** :

أبو المجد عبد الجليل، المواطنة في الخطاب الليبيرالي المعاصر، مجلة نوافذ، العدد 23، 2000
أحمد جاد منصور، المواطنة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، منظور قانوني، الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، أبوظبي، العدد 76 ، 2006
الربضي مسعود موسى، أثر العولمة على المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2017
عبد الإله أمين- هدى منير، مساءلة مفهوم المواطنة، مجلة نوافذ، مطبعة النجاح الجديدة، عدد ،43/44 الدار البيضاء، فبراير،2010
علي أسعد وطفة، التجليات الإنسانية في مفهوم المواطنة، التسامح، العدد:1،2012
علي الخليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد،264 ،2001
فاروق سليم "المواطنة العربية وإشكالات الأسئلة" الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق العددان 34 _35 خريف 2009
قاسم سعيد عبد الكريم، المواطنة ومشكلة الدولة في الفكر الإسلامي، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، العدد 13 صنعاء، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب،2007
محمد عثمان الخشت، تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي، التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، العدد 20، 2007
محمد مصطفى القباج، المواطنة وتجلياتها المعاصرة في زمن العولمة، المربي، المجلة الجزائرية للتربية، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر العدد، 8،2007

- **<u>الدراسات</u>** :

صلاح بشري، المواطنة وانعكاساتها على التنمية في المغرب، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق أكدال، السنة الجامعية 2010-2011،
المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة نظرية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، 30 نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، 2006
محمد الإدريسي العلمي المشيشي، دعم المواطنة بتأهيل المواطن المسؤول في دولة الحق، في الوطن والمواطنة ولآفاق التنمية البشرية، 2013

- **<u>التقارير</u>** :

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،2009